اقتصاديات

▪ عباس الغالبي

ما سبب تأخير قانون النفط والغاز ؟

لعل من المشكلات الصعبة المستعصية في بعديها السياسي والاقتصادي ، هي قانون النفط والغاز الذي مازال يراوح في أروقة مجلس النواب منذ الدورة السابقة بانتظار الإقرار في ظل مناكفات سياسية عقيمة ابتدأت ولا تكاد تنتهي .

ومرت مسودة القانون بثلاثة مراحل بثلاث مسودات على مدار أكثر من خمسة سنين، انتهى الأمر حالياً إلى مسودة الحكومة المركزية التي دفعت إلى مجلس النواب ، وسط اعتراض التحالف الكردستاني على بعض بنودها ولاسيما في حق الاستكشاف الإنتاج ماعدا التصدير وإبرام العقود من دون الرجوع إلى الحكومة الاتحادية ، فيما ترى الحكومة المركزية أن تلك الأمور ليست من حق الإقليم ، وسط خلافات وتصريحات عبر وسائل الإعلام ولقاءات وحوارات شهدت حالات من المد والجزر على طول الفترة الماضية ، كان آخرها تصريحات نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني التي لا تختلف عن سابقاتها ، وما صدر من ردود أفعال من مسؤولين من إقليم كردستان تحت يافطة الجدل العقيم في ظل الأزمات والتشنجات السياسية في البلد .

والمشكلة قانونية سياسية في آن واحد ، ومن يطلع على الدستور يرأن (المادة ١١٢ أولا وثانيا) تعطي الحق للمركز والإقليم معاً في وضع سياسة النفط والغاز في حين أن المواد ١١٠ و١١١ و١١٢ هي صلاحيات للمركز فقط ، في حين تتحدث المادة ١١٥ عن أن كل ما لم ينص عليه الدستور يعتبر من صلاحيات الإقليم والمحافظات غير المرتبطة بإقليم ، وهي التي تجعل إقليم كردستان يتشبث بها .

ويرى البعض أن هنالك نزعة إلى تبني عقود المشاركة بدلاً من عقود الخدمة المبرمة حالياً في إطار جولات التراخيص الثلاث الماضية ، فيما يرى آخرون أن الأمر يتجه لافتعال الأزمات ليس إلا ، وبغض النظر عن هذا وذاك ، فإن الأمر يتعلق كثيراً بمجلس النواب لإقرار قانون النفط والغاز بشكل مهني بعيد عن الأبعاد السياسية سعياً لإنهاء هذا الجدل العقيم الذي قد يتفاقم إلى ما لا يحمد عقباه ، لان الوقت يمضي والأزمات تتوالى ومجلس النواب كسلطة تشريعية ورقابية في موقف المتفرج حيال قضية غاية في الأهمية تركت أسيرة المناكفات السياسية والمصالح الضيقة التي لا تعير أدنى اهتمام للمسار التنموي والاقتصادي .

ولا يخفى على الجميع أن قانون النفط والغاز عند أقراره يضع الأمور في نصابها من حيث الصلاحيات والوضع القانوني والمؤسساتي الذي نطمح لتأسيسه ليس في قطاع النفط والغاز فحسب بل في جميع القطاعات والمؤسسات الأخرى.

طالبوا بضرورة الإسراع بإقرار قانون النفط والغاز

مختصون لـ (المدى) : توسيع الصلاحيات اللامركزية السبيل الأمثل لإنهاء الخلافات بين المركز والإقليم

□ بغداد /احمد عبد ربه

النفط يثير أزمة سياسية جديدة... ارشيف

اختلفت آراء عدد من المختصين في مجال النفط بخصوص الخلاف الدائر بين المركز والإقليم حيال قطاع النفط .

وأكدت وزارة النفط في تصريح خصت به المدى أن المبالغ المستحقة من العائدات النفطية للإقليم خلال العامين ٢٠١٠ و٢٠١١ تساوي خمسة أضعاف ما يطالب به الإقليم من مستحقات للشركات المنتجة لدى الحكومة .

وقال الخبير النفطي حمزة الجواهري لـ (المدى) إن الخلاف الأساسي منبعه طبيعة التفسير المختلف بين المركز والإقليم بما يتعلق بالمواد الدستورية الخاصة بقطاع النفط .

وأضاف الجواهري : إن التفسير الكردستاني يرى أن الإقليم هو المختص بوضع السياسات النفطية بجميع مراحلها ماعدا عملية التصدير فيما ترى الحكومة الاتحادية أن رسم السياسات هو عملية مشتركة بين المركز والإقليم لجميع المراحل فيما يكون التصدير مركزيا ١٠٠٪ مشيراً إلى أن ذلك يفرز خلافات هائلة في إدارة العملية النفطية.

ورأى الجواهري أن الحل الوحيد يكمن بالحوار المشترك والبناء بحضور مستشارين محايدين في الفقه الدستوري والصناعة النفطية بكل مراحلها وبوجود ممثلين عن مجلس النواب على أن يخرجوا بحل نهائي متفق عليه ، لافتاً إلى انه في حالة عدم حصول اتفاق فمن الممكن تحويل الأمر إلى المحكمة الاتحادية .

وأكد الجواهري أن الخلاف ابعد من كونه فنيا وقانونيا ، حيث انه مفتعل من اجل حدوث أزمات،

وكان نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني قد حذر من تأثّر الاقتصاد العراقي من قرار الإقليم بوقف صادراته النفطية ، معتبراً انه سوف يلحق ضرراً كبيراً بالبلد وسيؤثر على موازنة الدولة. وذكر الشهرستاني في تصريحات صحفية أن إجراءات إقليم كردستان في إيقاف تصدير النفط خلال العامين الماضيين، حرمت العراقيين من مبلغ يزيد على ٦,٦ مليار دولار، منوهاً أن إيقاف صادرات النفط من الإقليم خلال العام الحالي ٢٠١٢ سيلحق ضرراً كبيراً بالاقتصاد العراقي.

وكانت حكومة الإقليم قد أعلنت عن إيقاف تصدير النفط، قائلة إن الحكومة المركزية لم تفِ بالتزاماتها المالية تجاه الإقليم.

ودعا الناطق الرسمي باسم وزارة النفط عاصم جهاد مجلس النواب إلى الإسراع بإقرار قانون النفط والغاز سعياً لحل المشكلات الإنتاجية المتفاقمة بين المركز والإقليم فيما يتعلق بإدارة الثروة النفطية في البلاد .

وقال جهاد لـ (المدى) : إن المشكلة الأخيرة ابتدأت بإيقاف الإقليم تصدير النفط ، مشيراً إلى أن هنالك اتفاقا بين المركز والإقليم بتسليم ما مقداره ١٧٥ ألف برميل يومياً وبعائدات مالية تقدر بأكثر من مليارَي دولار خلال عام ٢٠١٠ و١٨٦ الف برميل خلال عام ٢٠١١ جرى تسليم ٩٤ ألف برميل منها وبفروقات مالية تعادل أكثر من ثلاثة مليارات دولار ونصف .

وأضاف جهاد : إن هذا المبلغ خلال عامي ٢٠١٠ و٢٠١١ يعادل خمسة أضعاف ما يطالب به الإقليم بتسديد تكاليف إنتاج الشركات العاملة في الإقليم.

وبين جهاد أن الحكومة المركزية جادة بدفع هذه المستحقات إلى الإقليم ، لافتاً إلى أن عملية التسديد والصرف تخضع لضوابط ديوان الرقابة المالية التي تحتاج بعض الوقت لإطلاق الصرف.

وعزا الخبير الاقتصادي عمرو هشام أسباب الخلاف إلى غياب قانون النفط والغاز في البلد كون إقراره ينظم العلاقات بين المركز والإقليم بصورة واضحة فضلاً عن المحافظات الأخرى المنتجة للنفط .

وقال هشام لـ (المدى) : إن غياب التشريعات القانونية الخاصة بإدارة الثروة النفطية تؤدي إلى اجتهادات سياسية وإدارية بين الطرفين ، فالإقليم يرى من حقه منح العقود النفطية أما المركز فيصر على أن تكون إدارة الثروات من حقه بالكامل ، ما يثير المشاكل بين الطرفين .

ودعا الحكومة إلى أن تمنح الإقليم والمحافظات الأخرى صلاحيات اكبر في مجال إدارة الثروة النفطية

ونفت حكومة الإقليم في بيان صحفي تصريح نائب رئيس الوزراء حسين الشهرستاني مبينة أن التهم التي يوجهها الشهرستاني إلى الإقليم عارية عن الصحة.

وقال البيان : إن الاتفاق الذي تم بين حكومة الإقليم والمركز نص على أن يقوم الإقليم بتصدير النفط عن طريق أنابيب كركوك – جيهان وأن تدفع الحكومة الاتحادية مستحقات الشركات النفطية موضحاً قيام الإقليم بتنفيذ الاتفاق لكن الحكومة المركزية لم تدفع مستحقات الشركات.

وأضاف البيان أن لدى الحكومة الاتحادية مجموعة من المستحقات المالية في مجالات البيشمركة والنفط والميزانية لم تدفع لحد الآن، ومنذ عدة سنوات على الرغم من الوعود المتكررة .

المركزي يتحرك لتهدئة المخاوف من غسيل الأموال

□ ترجمة المدى

شدد البنك المركزي قبضته على مبيعاته من الدولار وسط مخاوف من استخدامها لغسيل الأموال من قبل المشترين ، وأيضا لتقليص العقوبات الدولية المفروضة على إيران وسوريا الجارتين.

عملة البنوك العراقية بين عقوبات دول الجوار.. ارشيف

خوفا من ازدياد الطلب على الدولار على مدى الأسابيع القليلة الماضية، فقد كشف البنك أول من أمس الاثنين عن تعليمات جديدة تفرض على الزبائن إثبات هوياتهم من خلال تقديم تراخيص الاستيراد وسجلات الضريبة . إن التصدع الثاني خلال شهرين في سوق تبادل العملة الأجنبية يسلط الضوء على التآكل الذي أصاب الضوابط الاقتصادية بسبب سنوات الصراع والاجتياح الأجنبي الذي اتخذ أهمية واسعة النطاق وسط الصراعات الدائرة في المنطقة . يقول نائب محافظ البنك المركزي مظهر محمد صالح : " العراق حر بينما الدولتان الجارتان تخضعان للعقوبات، ويمكن أن نتوقع أن العواقب ستكون وخيمة وستتسع". وأضاف السيد مظهر أن الحكومة كانت قلقة من أن ازدياد الطلب على الدولار إلى ٤٠٠ – ٤٥٠ مليون دولار في اليوم الواحد يعود إلى استخدامها في القيام بأعمال إجرامية والى الوسطاء العراقيين الذين يقومون بتسوية الديون نيابة عن عملاء في إيران وسوريا .

التعليمات الجديدة ستجبر كافة التجار من مشتري الدولار من مزادات البنك المركزي على تقديم ما يؤيد سلامة موقفهم من الضرائب بالإضافة إلى – من ٣٠ حزيران – أوراق تخولهم باستيراد البضائع التي يقولون إنهم يستخدمون المال لشرائها . أوراق الضريبة – التي كانت سابقا تقدم فقط بالنسبة للطلبات البالغة ٥٠ ألف دولار فما فوق – هي جزء من جهود عديدة تقوم بها الحكومة " لمعرفة الأشخاص الحقيقيين الذين يسعون إلى الدولار". كما قال مظهر إن مطالبة المشترين بالدفع عن طريق الصك وليس النقد قد فشلت لأن المشترين الذين يخجلون من الشراء علانية كانوا يستأجرون طرفا ثالثا مثل " حمالين من الشوارع" ليفتحوا حسابات مصرفية نيابة عنهم .

الطلب على الدولار ارتفع مرة ثانية الاثنين الماضي إلى حوالي ٣٨٠ مليون دولار، فيما قد يكون ردا لإفشال التعليمات الجديدة قبل تنفيذها بالكامل نهاية هذا الأسبوع . قال احد الدبلوماسيين الغربيين بوجود قلق دولي من تسيّب الرقابة على تجارة الدولار في العراق من اجل " دعم اقتصاديات إقليمية معينة" ، وأضاف "هناك اهتمام كبير بشأن الأعمال الإجرامية، لكننا نهتم أكثر بإيران وسوريا". يقول بعض المحللين إن الارتباط مع إيران وسوريا هو مجرد تكهن، ويشيرون إلى أسباب أخرى محتملة لطلب الدولار منها جمع المال والهرب من العاصمة في الأيام التي سبقت وأعقبت الانسحاب الأميركي من العراق .

إن البنك المركزي لديه أيضا مصلحة اقتصادية في حفظ مبيعات الدولار اليومية عند حدود ٢٠٠ مليون دولار يوميا أو اقل لغرض عدم استنفاد احتياطي العملة الأجنبية للبلاد .

مازال غير مؤكد ما إذا كانت جهود البنك الأخيرة أكثر فاعلية من جهوده السابقة، في بلد تمزقت فيه مؤسسات الدولة بسبب ديكتاتورية النظام السابق، والاجتياح الأميركي والحرب الطائفية .

في منطقة الكرادة ببغداد يختلف المتاجرون بالعملة، الذين تنتشر مكاتبهم بين اكشاك العصير ومحلات الملابس، حول ما إذا كانت الدولارات تذهب إلى إيران وسوريا ، لكنهم يتفقون على أن مشتري العملة الأميركية يجدون دائما وسيلة لتجنّب التدقيق والتفتيش . أبو حسين – احد تجار العملة – أظهر وثيقة تبين ستة طلبات من زبائنه بكميات اقل بقليل من السقف الذي تترتب عليه الضريبة، ثلاثة منهم يقولون إنهم يحتاجون المال للعلاج الطبي وثلاثة للسياحة . ولدى سؤاله عن مدى صحة هذه الطلبات، قال أبو حسين " بالطبع إنها ليست من اجل السياحة أو العلاج، وإنما هي لأعمال تجارية ". تاجر آخر يقول " لا اسأل الشخص الذي يأتيني لطلب الدولار عما سيفعل به. إن الإرهابيين يتم تهريبهم للعراق، ألا ترى أن تهريب العملة للخارج أسهل بكثير ؟".

■ عن : موقع غوغل

دعوة الشركات الاسترالية للاستثمار في البلد

□ بغداد / المدى

دعا نائب رئيس الجمهورية خضير الخزاعي الشركات الاسترالية إلى الاستثمار في البلد ، مؤكدا استعداد البلاد لتقديم جميع الضمانات لحماية تلك الشركات، فيما أشارت السفيرة الاسترالية ببغداد إلى أن العراق عاد إلى دوره الطبيعي بعد نجاح القمة.

وقال الخزاعي في بيان صدر على هامش لقائه السفيرة الاسترالية في بغداد لندل ساكس إنه "تم بحث العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تطويرها على جميع الأصعدة، وخاصة في مجالي الاستثمار والزراعة"، داعيا الشركات الاسترالية إلى الاستثمار في العراق.

وأضاف الخزاعي أن "العراق مستعد لتقديم كل الضمانات التي من شأنها حماية الشركات من الناحية الأمنية وحماية رؤوس الأموال".

من جانبها أكدت السفيرة الاسترالية في العراق لندل ساكس أن البلد عاد إلى دوره الطبيعي كلاعب في المنطقة، بعد نجاح القمة العربية في بغداد"، معتبرة أن "نجاح القمة برئاسة العراق ستجعله يلعب دورا ايجابيا يصب في مصلحة الكثير من القضايا التي تهم المنطقة.

وتشهد العلاقات بين العراق واستراليا تطوراً واضحاً، خاصة في المجالات الاقتصادية والاستثمارية، في ظل حرص البلدين على تطويرها بما يخدم المصالح المشتركة.

هيئة الأراضي الزراعية تدعو إلى الحد من ظاهرة تحويل البساتين إلى أراض سكنية

□ بغداد / متابعة المدى

ماجد علي إبراهيم

عدت الهيئة العامة للأراضي الزراعية ظاهرة التجاوز على الأراضي الزراعية وتحويلها إلى سكنية خطيرة ، مشيرة إلى توفير فرص عمل لخريجي كلية الزراعة.

وقال مدير عام الهيئة العامة للأراضي الزراعية ماجد علي إبراهيم بحسب (البغدادية نيوز): إن" ظاهرة التجاوز على الأراضي الزراعية وتجريف البساتين وخصوصا البساتين المنتجة تعد أمرا خطيراً.

وأضاف إبراهيم :نحتاج إلى جهد كبير ومشترك مع اللجان الزراعية في مجالس المحافظات ورؤساء الوحدات الإدارية ووزارة الداخلية والبلديات للحد من هذه الظاهرة.

وأشار إلى أن القانون ١١٥ والـ ١٢٦٥ الخاصين بالمغارسة مازال سارياً ويحق بموجبه تمليك أراض زراعية للفلاحين بمساحة خمسة أو عشرة دونمات إذا ما توفرت بها شروط البستنة خلال خمس سنوات .

وعن توفير فرص العمل للخريجين قال إن"وزارة الزراعة قامت بتوفير فرص عمل للخريجين الزراعيين من الذين ليس لهم وظيفة ولم يسبق لهم العمل بدوائر الدولة .وأوضح: إن" الوزارة وفرت فرص عمل في مشاريع إنشاء القرى العصرية التي تستند فكرتها الى بناء قريتين في كل محافظة، وكل قرية تحتوي على مجمع سكني يتضمن ١٠٠ دار مع ملحقات المجمع من مدارس لمختلف المراحل ومستوصف ومصرف ومركز شرطة ومحطة وقود."

وتابع إبراهيم: يتضمن المجمع أراضي زراعية بمساحة ٤٠٠٠ دونم ، توزع بواقع ٤٠ دونماً للخريجين للعمل بها مع توفير سكن له من ضمن المجمع. ولفت إلى أن ثلاث قرى عصرية اكتمل العمل بها في محافظات كربلاء والقادسية والمثنى .

وذكر أن هناك مشاريع جديدة سيتم العمل بها خلال ٢٠١٢ ، لإنشاء أربعة قرى عصرية في الكوت ناحية الحفرية ومحافظة ميسان ومحافظة البصرة ناحية القرنة وفي محافظة الانبار.